

## مناشدة لدول العالم من جميع الحاضرين في مؤتمر القمة العالمي للدفاع عن حقوق الإنسان في باريس من 29 إلى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2018

نحن المدافعون عن حقوق الإنسان من حول العالم، اجتمعنا للاحتفال بمرور 20 عاماً على صدور الإعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، و70 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إنه التراث المشترك للإنسانية.

**إننا نحتفل** هنا بمثل عليا، تعلن المساواة في الكرامة بين البشر، مؤكدة إن لكل أنسان حقوقه الأساسية المعترف بها عالمياً.

**إننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى** بالأهمية البالغة لحقوق الإنسان في الحياة اليومية للإنسانية المشتركة في عالم يواجه حاليًا العديد من القوى المعادية: الاستبداد، والأصولية الدينية، والكراهية، والمصالح الخاصة المدفوعة بسطوة الشركات.

**إننا نشعر بالامتنان العميق** للدول التي اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضاً للناس في الأغلب غير معروفين، الذين بادروا بالتحرك لجعل هذه المثل حقيقة ملموسة للجميع في بيوتهم ومجتمعاتهم.

هؤلاء الملايين من الناس هم **المدافعون عن حقوق الإنسان** الذين تركوا بصماتهم على الأجيال، والذين نحن وكثيرون غيرنا من حول العالم اليوم نسيروا على خطاهم.

**إننا نشير إلى حقيقة** أن المسؤولية الأساسية لإحقاق حقوق الإنسان تقع على عاتق الدول. ولكن الشركات والمؤسسات المالية والجهات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية تتحمل أيضاً مسؤولية ضمان أن نعيش في عالم يسوده العدل والمساواة.

**كما أننا ندرك تمامًا** أن من خلال إشراك كل إنسان في العمل على تعزيز هذه الحقوق والدفاع عنها، ستتحول حقوق الإنسان إلى حقيقة ملموسة.

وقد أقرت الدول بهذا الدور الأساسي، الذي يمارس بشكل فردي أو جماعي، عندما اعتمدت **إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان** في الأمم المتحدة في عام 1998.

وبموجب هذا الإعلان، التزم المجتمع الدولي بحماية حق كل إنسان والاعتراف به، وحثه على المشاركة في الدفاع عن الحقوق الإنسانية للجميع وتعزيزها دون تمييز، وقد تعهد بالنظر إلى البشر جميعاً باعتبارهم حلفاء وشركاء، وليس باعتبارهم محرصين أو خصوماً أو أعداء أو مجرمين.

خلال العشرين سنة الماضية، تم إحراز بعض التقدم: تضاعفت أعداد مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان المتنوع إلى ملايين الناس في جميع أنحاء العالم، وتضاعفت الجهود لتعزيز التضامن وتشكيل شبكات إقليمية ودولية. لقد أتاح تعليم حقوق الإنسان لملايين الناس التعرف على حقوقهم وفهمها والمطالبة بها بالطرق السلمية.

إنه تقدمٌ لا يمكن إنكاره، ومع ذلك، ونظراً لوضعنا المتميز كشهود على حالة حقوق الإنسان على المستويين المحلي والدولي، فإنه لا خيار أمامنا جميعاً سوى أن **نقرع أجراس الإنذار**.

**إننا نحذر من أن المواطنين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفون بشكل متزايد من قبل الدول التي من المفترض أن توفر لهم الحماية.**

**إننا نشعر بالبالغ الأسى أنه في عام 2017، تم اغتيال ملا يقلة عن 312 من المدافعين عن حقوق الإنسان، أي ضعف عدد الذين قُتلوا في 2015، وتمت معظم هذه الجرائم بمنأى من العقاب. فنحن نتعرض لاعتداءات بدنية ونفسية، مثل: الاختفاء القسري، والعنف الجنسي، والترهيب، والوصم، والاحتجاز التعسفي، والمضايقات. وإن كثيراً من هذه الاعتداءات ترتكب من قبل الشركات والجهات الفاعلة الغير تابعة للدولة، ويتم أغلبها بتواطؤ من الدولة.**

**إننا نشعر بالانزعاج من أن العديد من الدول قد اتبعت دول أخرى في إصدار تشريعات تهدف إلى منع مواطنيها من المطالبة بحقوقهم الإنسانية والتمتع بها. وفرضت القيود على الحق في التظاهرات وتنظيمها فرادى وجماعات، والتعبير عن الرأي بحرية، ولم تتوقف هذه القيود في العديد من البلدان، وذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات المراقبة الدولية غير القانونية بشكل هائل. وأمل الذين يريدون الدفاع عن حقوق الإنسان فيواجهون التهم الجنائية والسجن والغرامات، والإغلاق الإداري، والقيود على حرية التنقل، وعدم القدرة على تمويل الأنشطة.**

**إننا نشعر بالقلق من أن الأشخاص الأشد تهميشاً والأكثر تعرضاً للتمييز هم الأقل تمتعاً بالحماية من هذه الانتهاكات، وهم: النساء والمدافعون عن مجتمع الميم، والمدافعون عن العاملين في مجال الجنس، والأقليات الثقافية أو العرقية، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة، وحقوق السكان الأصليين في الأراضي والمناطق، والمنافع العامة للمجتمع. فهؤلاء النشطاء ينبغي أن توفر لهم الحكومات حماية أكثر، نظراً لكونهم هدفاً رئيسياً في كثير من الأحيان.**

**كما تساورنا المخاوف من أنه عوضاً عن الاعتراف بالمساهمات التي يقدمها المدافعون عن حقوق الإنسان من أجل رفاه الناس، تفضل الدول وصفهم بأنهم عملاء أجنبي، وإرهابيون، ومصدر تهديد للأمن القومي، وأنهم معارضون للتنمية أو "القيم التقليدية".**

إن هذه الاعتداءات المتكررة ضد أولئك الذين يدافعون عن حقوق الإنسان هي اعتداءات ضد الحقوق الإنسانية للبشر جميعاً. فبإسكات المدافعين يُحرم الملايين من ضحايا الانتهاكات الجسيمة من الدعم الضروري.

**وأخيراً فإننا قلقون من أن حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً أضحت مهددة، وأصبح احترام هذه الحقوق يُصوّر على أنه عقبة أمام التنمية والأعمال التجارية والأمن؛ بل إنه خطر على هوية**

الشعوب. والضحايا الأساسيون. هم جماعات سكانية برمتها جُعلت كبش فداء: المهاجرون، والأقليات الجنسية والعرقية والثقافية، والذين يدافعون عن حقوقهم.

**وإننا مقتنعون** بأنهم فقط من خلال احترام حقوق الإنسان، يمكننا تحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي عادل وشامل بنحو يجلب الاحترام لكوكبننا، ويضمن الحفاظ على سلامة كل إنسان، والاعتراف بالهويات المتعددة وتوفير الحماية لها.

**إننا ندعو** الدول إلى أن تثبت أنها ملتزمة بمسؤوليتها التاريخية، وأن تفي بالتزاماتها الدولية حيال حقوق الإنسان، بدلاً من أن تدير ظهرها بدافع الخوف، أو بسبب المصالح القصيرة الأجل.

**لقد سنمنا** من الاعتداءات المتزايدة علينا. فتلك الاعتداءات تشكل تهديدًا بنيويًا متناميًا لقيم حقوق الإنسان الأساسية في كل مكان.

**لا نريد مزيدًا من الإجراءات غير الكافية، أو الدعم بكلمات خجولة " خلف الأبواب المغلقة".** فقد حان الوقت للتعهد وبشكل صريح، بدعم قيمنا ومبادئ الإنسانية الأساسية المشتركة، وإدماج حقوق الإنسان كعنصر أساسي في كل مكان: في المدارس، لتمكين الأجيال الجديدة للمطالبة بحقوقها، وفي العلاقات الاقتصادية، وفي القوانين، وفي آليات الحماية على جميع المستويات، وفي السياسة الخارجية. فلا يمكن للحكومات التستر خلف عباء السيادة للتغطية على ممارساتها غير المسؤولة التي تحرم مواطنيها من حقوقهم الإنسانية.

وقد حان الوقت الآن للدول وللمجتمع الدولي الالتزام الصارم بضمان ألا يعيش المدافعون عن حقوق الإنسان في خوف، وضمان تمكينهم من العمل في بيئة آمنة، وتقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان إلى العدالة.

**وإننا نطالب** لدول أن تبدأ من الآن بالالتزام علنًا باعتماد خطط عمل وطنية من أجل التغيير، وذلك بالتشاور مع مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان. وإننا سنقف خلف أولئك الذين يظهرون التزامًا صادقًا بالتغيير نحو الأحسن، أما أولئك الذين سيستمرون في تقويض حقوقنا، فإننا سنقف في وجوههم!